

حتمية السببية الوجودية واستشراف مستقبل الإنسانية

الدكتور أحمد الفراك⁽¹⁾

خلاصة المقالة:

إنَّ السُّننَ الإلهيةَ الجاريةَ بأنواعها المتعددة النفسية والاجتماعية والكونية، هي سنن حتمية مقدرة من الله تعالى في الخلق منذ الأزل إلى الأبد، ويترتب عليها وجود المخلوقات في ذاتها وفي علاقات بعضها ببعضها الآخر، وفق قوانين ثابتة لا تتبدل، وإرادة جارية لا تتعطل، لا تحابي أحداً لدينه ولا لنسبه ولا للغة ولا لعرقه. وعلى الإنسان أن يسعى جاهداً إلى الكشف عنها بهدف توفير الحلول والعلاجات الكافية لتطبيقه ومعالجة أزماته وبناء حضارته.

ولذلك نبّه القرآن في مواضع كثيرة إلى حكمة السببية الوجودية، وحثّ على السير في الأرض والنظر في أحوال الأمم السالفة والقرون الخالية، والاعتبار بعمرانهم وخرابهم، وبعُلُوهم وزوالهم، والتبصّر في سيرهم، ومعرفة أفكارهم وأخبارهم، والإطلاع على أسباب صلاحهم؛ إن كانوا صالحين، وعلى علل فسادهم؛ إن كانوا فاسدين. وربط ذلك بمآلات أفعالهم ومجازاة الله تعالى لهم عليها في دنياهم قبل آخرتهم؛ أي النظر في أسباب تحضّرتهم ونتائجهم؛ من أجل الاعتبار بقصصهم في استشراف المستقبل، والإعداد له بدل انتظار مفاجآته بالعجز والكسل!

لذا، على العلماء والمفكرين المسلمين البحث عن سنن الله في خلقه وبيانها للمسلمين وتأطيرها ضمن علوم منهجية؛ كما فعلوا في غير ذلك من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال وبينها العلماء بالتفصيل.

(1) باحث في الفكر الإسلامي، من المغرب.

مصطلحات مفتاحية:

سنن إلهية، حتمية، قانون، استشراف، استخلاف، منهاج، مستقبل، أقدار، تبديل، تحويل.

مقدمة:

إنّ الكون بمختلف ظواهره المرئية والمستورة -وهو مجال سعي الإنسان إلى إقامة العمران- محكوم بقوانين سننية صارمة، وُضعت فيه من خارجه لتيسيره وتسييره. وتتميز هذه القوانين بالثبات والكونية والعدل؛ ما يعطي للتغير الجاري على الأحداث والأشياء والأشخاص معناه وتفسيره، والقدرة على توجيهه واستثماره في استشراف المستقبل. فبين ظواهر الكون الطبيعية علاقات سببية دقيقة؛ أي سلسلة من العلل والمعلولات المترابطة فيما بينها، مجعولة في الكون من خارجه تربط بين جميع العناصر؛ ليكون بعضها سبباً أو نتيجةً لبعضها الآخر إلى ما لا نهاية له، من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل. وهذه الروابط السببية الوجودية حتمية في الكون؛ سواء أدركها العقل البشري في كليتها أو لم يدركها؛ فهي كذلك؛ لا تتخلف: ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾⁽¹⁾، ولعلّ هذا ما أكدته مختلف الأبحاث الفيزيائية والكيميائية والفلكية والبيولوجية المعاصرة.

فهل تشمل هذه الحتمية السننية جميع الحوادث الطبيعية والأفعال البشرية؟ وكيف يمكن للعقل المسلم والأمة المسلمة أن تستفيد من علم السنن في إقامة العمران واستشراف حياة طيبة للإنسان؟ ووفق أيّ خطط استشرافية يتفاعل العقل المسلم مع إشكالية الحتمية السببية وحرية الاختيار والمسؤولية عند الإنسان؛ ليؤسس حضارة مشتركة يسعد فيها الإنسان؟

(1) سورة فاطر، الآية 43.

قال الله تعالى في تقدير السنن الإلهية: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾⁽¹⁾، فكل موجود من الموجودات في العالمين يخضع للتقدير الإلهي من خارجه، ولا يملك في ذاته تقدير مصيره ومآله؛ وهو ما يدل بوضوح على أن «قضية السنن أصل من أصول العمران الإنساني، الذي دونه تنخرم حركة الاستخلاف، وتتغبش الرؤية الكونية الإنسانية، وتضطرب موازين الأفعال الحضارية والعمرانية المطلوبة لتحقيق الاستخلاف، وحمل الأمانة التي كُلف بها الإنسان، الذي أعطي قدرتي التعقل والاختيار؛ بوصفهما المفتاحين الضروريين لفهم السنن وتسخيرها في الفعل الاستخلافي، المحقق لشروط بناء حضارة وعمران إنساني متوازن، ومتكامل، ومتوافق مع السنن الإلهية»⁽²⁾.

هذه السنن الإلهية الجارية بأنواعها المتعددة النفسية والاجتماعية والكونية، مقدرة من الله تعالى في الخلق منذ الأزل إلى الأبد، ويترتب عليها وجود المخلوقات في ذاتها وفي علاقات بعضها ببعضها الآخر، وفق قوانين ثابتة لا تتبدل، وإرادة جارية لا تتعطل؛ كما قال الإمام علي عليه السلام: «فإن الدنيا ماضية بكم على سنن»⁽³⁾، لا تحابي أحداً لدينه ولا لنسبه ولا للغته ولا لعرقه.

والحال أننا نجد غفلة عند معظم المسلمين عن حقيقة السنن الإلهية وواقعية جريانها في الحياة الإنسانية؛ ما يعيق تقديم تفسير تشخيصي لمشكلات الحياة الفكرية والتربوية والتقنية والتنموية وغيرها، ويحول

(1) سورة الفرقان، الآية 2.

(2) برغوث، عبد العزيز: «ملاحظات حول دراسة السنن الإلهية في ضوء المقاربة الحضارية»، مجلة إسلامية المعرفة، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 49، السنة 13، 1428 هـ. ق/2007 م، ص 18.

(3) العلوي، محمد بن الحسين (الشريف الرضي): نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي عليه السلام) ورسائله وحكمه، شرح: محمد عبده، ط 1، قم المقدسة، دار الذخائر؛ مطبعة النهضة، 1412 هـ. ق/1370 هـ. ش، الخطبة 190، ص 131.

دون إيجاد الحلول والعلاجات الكافية لتطبيبه ومعالجة أزماته. «والغفلة أشدّ ما يفسد القلوب، فالقلب الغافل قلب معطل عن وظيفته، معطل عن الالتقاط والتأثر والاستجابة، تمرّ به دلائل الهدى أو يمرّ بها دون أن يحسّها أو يدركها، ودون أن ينبض أو يستقبل»⁽¹⁾، وقد كان من نتائج تفريط المسلمين في موضوع السنن نظرياً وعملياً، عدم تخصيص علم به ضمن معارفهم وعلومهم، على الرغم من أنّه من أكثر الموضوعات التي ركّز عليها القرآن العظيم ونبه إليها في مواضع كثيرة.

فلم يُقصر المصنّفون من المتقدّمين والمتأخّرين في شيء من علم الكتاب والسنة، كما قصّروا في بيان ما هدى إليه القرآن والحديث من سنن الله تعالى في الأمم! والجمع بين النصوص التي وردت في ذلك، والحثّ على الاعتبار بها! ولو عُنوا بذلك بعض عنايتهم بفروع الأحكام، وقواعد الكلام؛ لأفادت الأمة بما يحفظ دينها ودنياها. وهو ما لا يغني فيه التوسّع في دقائق مسائل النجاسة، والطهارة، والسلم والإجارة، فإنّ العلم بسنن الله تعالى في عبادته لا يعلوه إلا العلم بالله تعالى، وصفاته، وأفعاله؛ بل هو منه، أو من طرقه ووسائله»⁽²⁾.

أولاً: السببية الوجودية في السنن الإلهية:

من خصائص السببية الوجودية في الخلق أنّها عالمية وعادلة ودائمة، تجري على الخلق أجمعين؛ مع غضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية والجنسية والقومية: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾⁽³⁾، ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾

(1) الشاذلي، إبراهيم (سيد قطب): في ظلال القرآن، ط11، القاهرة، دار الشروق، ج5، 1405هـ ق/

1985م ص11.

(2) الغزالي، محمد: سرّ تأخّر العرب والمسلمين، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م، ص10.

(3) سورة الأحزاب، الآية 62.

وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿١﴾، ولا يصحّ أن يستميلها أحد إليه بشرفه أو حيلته أو تدينه: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ، وَلَا يُجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾⁽²⁾؛ إذ الأسباب هي محلّ حكم الله، و«تخضع لها جميع الكائنات الحيّة في وجودها المادّي، وما يطرأ عليها؛ مثل: نموّه، وحركة أعضائه، ومرضه، وهرمه، ولوازم بقائه حيًّا، ونحو ذلك»⁽³⁾؛ فما يحكم علاقة الإنسان بالطبيعة هي أسباب؛ بها يكون التمكين له فيها أو لا يكون، وهذه الأسباب هي قوانين ماضية لا تتخلّف⁽⁴⁾، وعلى ضوء فهمها يتحقّق فهم كميّات تحصيل العلم بالطبيعة وبالإنسان، وتطوير نمط الوجود والحياة والسعي الموفّق إلى تحقيق الرفاه والرخاء. يدرك المتدبّر في القرآن أنّه يحمل للإنسان منهاجًا سنّياً يؤكّد السببية الوجودية ويبيّننا للناس؛ لعلمهم يفقهون معناها ويعملون بمقتضاها. ويرتّب هذا المنهاج الصلاح على عمل الصالحات، ويربط الفساد بما كسبت أيدي الناس، ويعيد الأسباب إلى المسبّبات، ويوصل البواعث بالمقاصد، ويستنبط النتائج من المقدمات، فيوقن العقل المتفكّر أنّ السببية الوجودية هي تلك السنّة أو السنن «التي يسير وفقها الوجود كلّ، وتتحرك بمقتضاها الحياة، وتحكم جزئياتها ومفرداتها، فلا يشذّ عنها مخلوق. وما في الكون ذرّة أو حركة إلا لها قانون أو سنّة، وجميع الكائنات الحيّة من إنسان وحيوان ونبات. . . لها قانون أيضًا. وما من كوكب أو نجم، إلا وله قانون لا إرادي أو لا ذاتي يسير وفقه. وما من حركة نفسية أو اجتماعية أو نقلة حضارية، إلا ولها قانون -أيضًا- يتجلّى

(1) سورة فاطر، الآية 43.

(2) سورة النساء، الآية 123.

(3) زيدان، عبد الكريم: السنن الإلهية في الأمم والأفراد والجماعات، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1993م، ص7.

(4) انظر: ملكاوي، فتحي حسن: منهجية التكامل المعرفي، المغرب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1434هـ/ق/2012م، ص135.

في الأسباب والعوامل المؤدية إليها»⁽¹⁾، وليست مجرد أحداث معزول بعضها عن بعضها الآخر.

ولذلك، نبه القرآن في مواضع كثيرة إلى حكمة السببية الوجودية، وحث على السير في الأرض والنظر في أحوال الأمم السالفة والقرون الخالية، والاعتبار بعمرانهم وخرابهم، وبعلوهم وزوالهم، والتبصر في سيرهم، ومعرفة أفكارهم وأخبارهم، والاطلاع على أسباب صلاحهم؛ إن كانوا صالحين، وعلى علل فسادهم؛ إن كانوا فاسدين⁽²⁾. وربط ذلك بمآلات أفعالهم ومجازاة الله لهم عليها في دنياهم قبل آخرتهم. أي النظر في أسباب تحضرهم ونتائجه من أجل الاعتبار بقصصهم، واتباع سنن المهتدين منهم، وتجنب الوقوع في غفلات الجاهلين وجحودهم: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾⁽³⁾، فهي سنن تُعرف بالسير في الأرض والنظر في الأفعال والعواقب والمآلات؛ نظراً إلى تشابه الأحداث وتطابق السنن، ومن استقراء سير السابقين؛ فتتعرف سنة الله في معاملتهم، ثم نعثر على الرابط المفسر لتصرفات اللاحقين واستشراف أفعالهم في المستقبل.

ثانياً: سرمدية السببية الوجودية في الماضي والمستقبل:

السنة في اللغة هي «جريان الشيء وأطراده في سهولة»⁽⁴⁾. والسنة الإلهية هي القانون الوجودي الثابت الذي لا يتغير؛ فهي مبادئ سرمدية، وضوابط أبدية لا تتبدل ولا تتحول⁽⁵⁾.

(1) هيشور، محمد: سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، ط1، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999م، ص27.

(2) انظر: العلمي، إدريس: فقه سنن النفس والمجتمع في السنة النبوية، مجلة الإحياء، فصلية محكمة تعنى بالعلوم الشرعية وقضايا الفكر الإسلامي، تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء في المغرب، العدد28، 1429هـ. ق/2008م، ص194.

(3) سورة آل عمران، الآية 137.

(4) ابن فارس، أحمد بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، بيروت، دار الفكر، 1399هـ. ق/1979م، ج3، ص60.

(5) لمزيد من التفصيل في التحديد الاصطلاحي للسنن الإلهية، انظر: حسين، فرحات أحمد: سنة الله التي لا تتبدل ولا تتحول، عمان، دار عمار، 1999م؛ الصدر، محمد باقر: السنن التاريخية في القرآن، بيروت، دار التعارف، 1989م.

ويكمن سرّ نجاح الإنسان أو فشله في سعيه الفرديّ والجماعيّ؛ في ما لو «اتَّبَع سَبَبًا»، أو عجز أو غفل عن اتِّباع السبب؛ لأنّ في كلِّ شيء سببًا: ﴿وَعَائِنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتَّبَع سَبَبًا﴾⁽¹⁾، ولا يُبنى العمران الإنسانيّ إلا وفق تلك السببيّة التي تحمّل الإنسان مسؤوليّته العمرانيّة الاتِّمائيّة؛ وليس بالتبرّم منها أو تجاهلها أو التحايل عليها، وإنّما بحُسن فهمها وإتقان تسخيرها في عالم الاستخلاف ومستقبل الاستشراف: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾⁽²⁾.

إنّ السنن الإلهيّة أقدارٌ وعهودٌ ووعودٌ وكلماتٌ تامّاتٌ، «لها صفة العموم والشمول، كما إنّ لها صفة الثبات والدوام»⁽³⁾، وتشكّل «كليات مرجعيّة» تحكم سيرورة الوجود بأكمله: الإنسان، الحياة، باقي الأحياء، التاريخ، الجغرافيا، القيم، الأنفس، والمجتمعات. وهي سنن مركّبة ومتكاملة في الوقت نفسه، لا يتجاوزها الإنسان، ولا يتفلّت من صرامتها، وهي تختلف عن «الاحتماليّات الجبريّة» التي رسمت خطأً مستقيمًا للتاريخ؛ مدّعية خضوع الإنسان له كما تخضع المادّة! ودليل ذلك في الاعتبار بأحوال الماضين من الأمم: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾؛ لتبقى اختيارات الإنسان وفاعليّته رهينة بحتميّة السنن الإلهيّة التي لا تنقضي بحال وانتظامها⁽⁵⁾، وتقف عندها الأشياء ولا تتجاوزها⁽⁶⁾.

وهكذا، فالتبديل والتحويل لا يطران على سنن الله؛ وإنّ تكلف التبديل أو التعطيل إنسُ الخلق وجنّه، حتى ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، فهي

(1) سورة الكهف، الآيات 84 - 85.

(2) سورة فاطر، الآية 43.

(3) القرضاوي، يوسف: العقل والعلم في القرآن الكريم، القاهرة، مكتبة وهبة، 1996م، ص 279.

(4) سورة يوسف، الآية 111.

(5) انظر: ابن تيمية، أحمد: الرد على المنطقيين، ط1، بيروت، دار المعرفة، 1397هـ/ق/1959م، ص 434.

(6) انظر: الأندلسي، ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، بيروت، دار المعرفة، ج1، 1986م، ص 6.

ثابتة مستقرّة، كما تدلّ آيات كثيرة على ذلك؛ منها قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِمَّنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٦) وَعَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤١﴾⁽¹⁾، وفي ذلك حكم كثيرة؛ منها: أنه «لولا ثبات السنن على هذه الشاكلة؛ لما أمكن للبشر أن يسخروها أو يستفيدوا منها، ولما كان استخلاف البشر في الأرض ممكناً. . . لو لم تكن هذه السنن ثابتة على هذه الحال؛ لما كان في هذا الوجود توازن ولا استقرار، ولكانت الفوضى حينئذ هي سمة الخلق كله. . . وهذا يتنافى مع الواقع المشهود، الذي تدلنا كل صغيرة وكبيرة فيه على آيات التوازن والاستقرار»⁽²⁾، لكن الثبات ليس أدياً؛ وإنما هو ثبات مؤقت بتوقيت عمر الكون، وللكون أجله؛ كباقي المخلوقات التي قدر الله وحده أعمارها، ثم يحدث الانتقال إلى عالم الآخرة، ولكل عالم سننه؛ إذ السنن المبتوتة في الكون مرتبطة بعناصره من سماوات وأراضين وبحار. . . وإذا تبدّلت العناصر تبدّلت السنن: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾⁽³⁾.

ولا ندعي أن الفقه الإسلامي لم ينتبه مطلقاً إلى السنن الإلهية، فقد استحضر كثير من علماء الأمة وفلاسفتها هذه السببية في كتاباتهم؛ وإنما ما نلاحظه هو تقصير المسلمين في تأسيس «علم السنن» أو «فقه السير على السنن»؛ بوصفه علماً قائماً بذاته إلى جانب باقي العلوم التي أنشأها المسلمون حول الوحي؛ كالعقيدة، والحديث، وأصول الفقه. . . هذا «العلم السنني» هو الذي جعله القرآن الكريم مدخلاً لفقه الاستخلاف الآدمي في

(1) سورة يس، الآيات 36-40.

(2) كنعان، أحمد محمد: «أزمنتنا الحضارية في ضوء سنّة الله في الخلق»، ضمن سلسلة كتاب الأمة، دورية فكرية ثقافية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، العدد 26، 1411هـ. ق ص 68-69.

(3) سورة إبراهيم، الآية 48.

الأرض إلى جانب العمل بمقتضى هذه السنن في بناء العمران الاستخلافي الموافق لسنن الله في خلقه، وبالتالي التخطيط الواعي والاستراتيجي للحياة في المستقبل.

ولما كان قانون السببية الوجودية يعني ترتيب النتائج على المقدمات، وقرن الأسباب بالمسببات؛ فإنّ جزاء العامل يكون من جنس عمله ومن مدى احترام القانون الذي يجري عليه ذلك العمل، فالله تعالى يجازي عباده حسب سعيهم: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾؛ لذلك نجده يعرض التجارب البشرية ومعها نتائجها؛ لنعبر بها: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ، وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾⁽²⁾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾⁽³⁾، فمن عمل سوءًا يُجَزَ به، ومن عمل صالحًا يُجَزَ به؛ وكأنه يجازي نفسه بنفسه. وفي قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾⁽⁴⁾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾⁽⁵⁾، نجد قانونًا يصل بين أطراف الحدث السببية، فيرجع الفساد إلى كسب الناس، مثلما يربط بين السير في الأرض والنظر في العواقب. ويقول سبحانه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽⁶⁾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽⁷⁾، فذرة الخير تُرى وذرة الشر تُرى. وهذا يطلب من المسلمين معرفة السنن النفسية والمجتمعية والكونية، وإدراك انسجامها وتناسقها وتناسبها وتوائمها. و«القرآن من أوله إلى آخره، صريح في ترتيب الجزاء بالخير والشرّ والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب؛ بل في ترتيب أحكام الدنيا والآخرة ومصالحهما ومفاسدهما على الأسباب والأعمال»⁽⁸⁾:

(1) سورة السجدة، الآية 17.

(2) سورة النساء، الآيتان 123-124.

(3) سورة الروم، الآيتان 41-42.

(4) سورة الزلزلة، الآيتان 7-8.

(5) ابن قيم، محمد: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، دار الهدى للطبع والنشر، لا. ت،

﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾⁽¹⁾،
﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾⁽²⁾.

ثالثاً: حتمية السنن الإلهية وحرية الفعل البشري:

الإشكال الفلسفي في موضوع السببية الوجودية هو إشكال حتمية السنن الإلهية في مقابل حرية الفعل البشري. وهو ما يعرف بمفارقة الحرية والضرورة في الفعل البشري؛ فهل السنن تطل الفعل والترك على تمامهما؟ وهل الإنسان فاعل مخير أم مفعول به مسير وفق ترتيب منضود؟

حاول كثير من الفلاسفة والعلماء معالجة هذا الإشكال الفلسفي؛ ومنهم ابن رشد في كتابه مناهج الأدلة ضمن إشكالية القضاء والقدر، فبعدما بسط مواقف المعتزلة والأشاعرة في الموضوع، قال: «وذلك أنه يظهر أن الله تبارك وتعالى قد خلق لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي أضداد. لكن لما كان اكتساب تلك الأشياء لا يتم لنا إلا بمؤاتاة الأسباب التي سخرها الله لنا من خارج، وزوال العوائق عنها، كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمرين جميعاً. وإذا كان ذلك كذلك؛ فالأفعال المنسوبة إلينا -أيضاً- إنما يتم فعلها بإرادتنا وموافقة الأفعال التي من خارج لها، وهي المعبر عنها بقدر الله. هذه الأسباب التي سخرها الله من خارج ليست متممة للأفعال التي نروم فعلها أو عاقبة عنها فقط؛ بل هي السبب في أن نريد أحد المتقابلين؛ فالإرادة هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما، أو عن تصديق بشيء، وهذا التصديق ليس لاختيارنا؛ بل هو شيء يعرض لنا عن الأمور التي من خارج؛ مثال ذلك: إذا ورد علينا أمر مشتته من خارج اشتهاهنا

(1) سورة الشورى، الآية 30.

(2) سورة الأعراف، الآية 96.

بالضرورة من غير اختيار، فتحركنا إليه. وكذلك إذا طرأ علينا أمر مهروب عنه من خارج كرهناه بالضرورة، فهربنا منه. وإذا كان هكذا، فإنرادتنا محفوظة بالأمر التي من خارج ومربوطة بها. وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾. ولما كانت الأسباب التي من خارج تجري على نظام محدود وترتيب منضود، لا تخل في ذلك، حسب ما قدرها بارئها عليه، وكانت إرادتنا وأفعالنا لا تتم ولا توجد بالجملة إلا بموافقة الأسباب التي من خارج، فواجب أن تكون أفعالنا تجري على نظام محدود. أعني: أنها توجد في أوقات محدودة ومقدار محدود؛ وإنما كان ذلك واجباً لأن أفعالنا تكون مسببة عن تلك الأسباب التي من خارج. وكلّ مسبب يكون عن أسباب محدودة مقدرة، فهو ضرورة محدود مقدّر، وليس يلغي هذا الارتباط بين أفعالنا والأسباب التي من خارج فقط؛ بل وبينها وبين الأسباب التي خلقها الله تعالى في داخل أبداننا»⁽²⁾.

غير أنّ وجود هذه السببية واستقراء أثرها واليقين بفاعليتها وحضورها في الفعل البشريّ وحركية الأشياء في الطبيعة لا يفيد أنها تحمل علتها في ذاتها وتعقل حركتها أو أنها لا تحتاج إلى فعل من خارج مسخر لها. فهذه الأسباب لا تعقل ذاتها؛ فضلاً عن أن تخلقها، ولا يحيط بمعرفتها إلا الله وحده. ولذلك كان هو العالم بالغيب وحده على الحقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽³⁾، وإنما كانت معرفة الأسباب هي العلم بالغيب؛ لأنّ الغيب هو معرفة وجود الموجود في المستقبل، أولاً وجوده. ولما كان ترتيب الأسباب ونظامها هو الذي يقتضي وجود الشيء في وقت ما،

(1) سورة الرعد، الآية 11.

(2) ابن رشد، محمد بن أحمد: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، الدار الأزهرية للتراث، 2010م، ص173.

(3) سورة النمل، الآية 65.

أو عدمه في ذلك الوقت؛ وجب أن يكون العلم بأسباب شيء ما هو العلم بوجود ذلك الشيء، أو عدمه في وقت ما. والعلم بالأسباب على الإطلاق هو العلم بما يوجد منها أو ما يعدم في وقت من جميع الزمان. فسبحان من أحاط اختراعًا وعلماً بأسباب جميع الموجودات»⁽¹⁾.

فالأسباب التي جعلها الله في خلقه لا توجد الفعل المترتب عليها بقدر ما تدخل هي بدورها في اكتسابه وفق السنن الإلهية الجارية عليها وعليه، ومن يشرك الفاعل بالفعل كمن يشرك في فعل الكتابة القلم مع الكاتب به⁽²⁾.

ويرى ابن رشد أن الله تعالى خلق في الإنسان القدرة على اكتساب أفعاله بنفسه؛ أي وهبه الحرية في الاختيار بين فعل الخير وفعل الشر؛ ليكون قادراً على اختيار أفعاله ومواقفه، إذ تترتب على اختياره الإرادي مسؤوليته على تلك الأفعال، لكن حرّيته ليست مطلقة؛ وإنما هي نسبية رهينة بضرورة مؤاتاة الأسباب الخارجية (نظام الكون) التي تجري على نظام محدود ومُقدّر يستحيل إلغاؤه أو تجاهله، والأسباب الداخلية (قدرات البدن)⁽³⁾.

رابعاً: وجه الحاجة إلى فقه السنن الإلهية:

تأسيساً على ما تقدّم، يتبين البعد الربّاني مزدوجاً مع البعد العملي في السنن؛ فهي إلهية المصدر والغاية، تنبئ عن حكمة الله سبحانه وعظمته وقيوميته وتدييره، فهو الخالق المدبّر الحكيم بإرادته وحكمته لأنفس في تسويتها، وللكون في انتظامه، وللتناسب الربّاني بينهما. إنه التدبير الإلهي الملازم للوجود الإنساني المشترك. وهو يجري وفق الإرادة والمشية في إطار خلق الله وأمره وحدّه لا شريك له في ذلك. كما يتبين التوافق والتلازم

(1) ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، م. س، ص 173.

(2) انظر: م. ن، ص 175.

(3) انظر: ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، م. س، ص 176.

بين آيات الله في كتابه العزيز، وبين آياته في الكون العجيب، وفي كل آية دليل على وحدانية الله وجلاله وعلمه وميراثه للوجود. وهذا يوفر للفكر المعاصر القدرة على القياس على سنة الماضين من الأمم والاستعانة بها لمعرفة الحاضر والمستقبل وشروط التمكين والصلاح والإصلاح؛ حيث تشكل «سنة الماضين -حسب نهج القرآن- دعماً للبشر، ومساعداً لهم في الابتعاد عن الوقوع في الخطأ مرة أخرى. وجميع التجارب البشرية العريقة في القدم، والموزعة على أقطار البسيطة، تراث من العبر لجميع الناس»⁽¹⁾. ثم إن الإنسان، بوصفه الكائن المستخلف المؤمن، معنيٌّ وجوباً بفهم سنن الله تعالى في حسابها ودقتها؛ فهماً توحيدياً يسخرها ويتوافق معها، ولا يتجاهلها فيصاب بـ«العمى السني»؛ أي العمى عن فقه السنن، أو يستثقلها فيسقط في «الجبرية السنية» التي تُسلم بالسنن ولا تسعى إلى اكتشافها والعمل بها؛ إذ السنن مسخرة للإنسان «ليفقها ويوظفها في الارتقاء المعرفي والروحي والعمرائي والاستخلافي والنفاذي إلى أقطار السماوات والأرض، بسلطان الوعي السني المهتم بتوجيهات الوحي وتعاليمه. وبهذا يتجاوز الإنسان فوضى تسلط القوى الطبيعية عليه، وفوضى تجاوزه هو لقدراته وحدوده»⁽²⁾.

من خلال فقه السنن يتمكن التفكير الإسلامي من النظر في منهجية التعامل مع الوحي الإلهي، كما يصحح نظره إلى ذاته ليستكشفها كما هي في الزمان والمكان، وليدرك أن الجزء من جنس العمل، وأن النجاح والقيادة لها أسبابها المسنونة الخالية من الصدفة والفوضى والعبثية. فمن ظلم وطغى؛ فجزاؤه الأخذ الشديد، ومن آمن وأتقى وعمل صالحاً؛ فله الجزء الأوفى في الدنيا والآخرة. وهذا ما يؤسس لرؤية جديدة في قراءته للوحي وللعالم من حوله.

(1) سعيد، جودت: حتى يغيروا ما بأنفسهم، أبحاث في سنن النفس والمجتمع، ط8، دمشق، دار الفكر، 1989م، ص128.

(2) برغوث، ملاحظات حول دراسة السنن الإلهية في ضوء المقاربة الحضارية، م. س، ص21.

إنَّ التفكير السببيَّ السننيَّ يجعل العقل المسلم مراعيًا للسياقات التاريخية والحضارية والجغرافية التي يتقلَّب فيها وجود كلِّ من الإنسان وغيره من الأحياء، فلا يسمح مثلًا بأن تُملَى الحلول الجاهزة والأجوبة الجامدة من التراث القديم على الواقع المعاصر، في غفلة عن التحقق من الوعي السنني⁽¹⁾ بالواقع، وبطبيعة الأشياء، وبطبيعة العلاقات الإنسانيَّة المتغيِّرة، وبطور الأمة وأوضاعها الاقتصاديَّة والسياسيَّة والعلميَّة، وبطبيعة الحياة ومقدِّرات الناس ومستوياتهم العمرانيَّة، وبالسنن المحرَّكة لذلك؛ لأنَّ «الأمور لا تمضي في الناس جزافًا، والحياة لا تجري في الأرض عبثًا؛ بل ثمة نواميس ثابتة تتحقَّق، لا تتبدَّل ولا تتحوَّل، والقرآن يقرِّر هذه الحقيقة ويعلمها الناس؛ كي لا ينظروا إلى الأحداث جزئيًّا، ولا يعيشوا الحياة غافلين عن سننِها الأصليَّة، محصورين في فترة قصيرة من الزمان وحيِّز محدود من المكان. يرفع القرآن تصوُّر الناس لارتباطات الحياة وسنن الوجود، فيوجِّههم دائمًا إلى ثبات السنن واطراد النواميس، ويوجِّه أنظارهم إلى مصداق هذا فيما وقع للأجيال قبلهم، ودلالة ذلك الماضي على ثبات السنن واطراد النواميس»⁽²⁾. فتتعاقب الأعوام والأحقاب على الخلق في الكون وفق نظام السنن الإلهيَّة الخالد خلود السماوات والأرض، لا خارجةً عنها، ولا معاندةً لها.

وكلُّ تفريط في فقه السنن -إن باغفالهها، أو بعدم إدراك كنهها، أو بالتقصير المعرفي بها -سوف يودِّي إلى استنزاف كثير من طاقات المسلمين وضياع جهودهم هباء، وتعثر خطواتهم في طريق بناء الأنموذج المعرفيِّ العمرانيِّ التعارفيِّ الناجح؛ ليقنَّدي به الغرب وأهله وغيرهم. فكلَّ حادث يحدث وراءه سنَّة إلهيَّة تفرضه، وما من سنَّة كونيَّة إلا وثمة سنَّة قرآنيَّة تعادلها، «فما أعطى سبحانه ما أعطى، ونزع ما نزع إلا بإقامة السنن التي

(1) انظر: برغوث، عبد العزيز: «قضية السنن الإلهيَّة في الفكر الإسلاميِّ المبكر»، مجلة إسلاميَّة المعرفة، العدد 44، السنة 11، 1427هـ ق/2006م، ص 64.

(2) سيد قطب، في ظلال القرآن، م. س، ج 5، ص 2949-2950.

هي قوام النظام ومناطق الإبداع والإحكام»⁽¹⁾. ف«غياب الشهود الحضاريّ للأمة المسلمة أو الانحسار الحضاريّ الذي تعاني منه الأمة الآن، إنّما كان أحد أهم أسبابه: تعطيل النظر في السنن والاعتبار بسياقاتها وتأثيرها وتفاعلاتها، وعدولها عن فهم التدبيرات الإلهية واستخلاصها في تشكيل الحياة، أو قراءتها هذه السنن في سياق الغفلة أو الإلف، أو تزييف الفهم لها؛ تشويهاً وتفريغاً أو مخادعة وتمويهاً»⁽²⁾.

إنّ الحاجة إلى بناء مشروع حضاريّ إسلاميٍّ معاصر متكامل ومنفتح على الآخر رهين بضرورة إصلاح منهاج التفكير عند المسلمين، وتخليصه من عوائقه الذاتية التي أفعدته قرونًا من الزمن خارج التفكير السببيّ المنتج. حتّى تضع الأمة يدها على المفتاح السننيّ لحلّ كثير من الإشكالات والمشاكل التي تعانيها والأزمات الفكرية والعملية التي يعيشها المسلم المعاصر فردًا وأمة. ولا شكّ في أنّ نهضة الأمة اليوم في جميع مجالاتها تتوقّف على امتلاك هذا الفهم بالسنن، وتنزيل ذلك الفهم تنزيلًا تقصيديًا استشرافيًا سليمًا لإعادة البناء؛ بناء الإنسان المتشبع بالقيم النافعة للإنسانية في الدنيا والآخرة، والمؤهل علميًا وعمليًا لإقامة مجتمع إنسانيّ متصالح مع السنن الكونية التي تنتظم هذا الوجود، والمتخلص من الأنايية والفرديّة والجمود. ذلك الإنسان المنسجم مع نفسه ومع سربه الاجتماعيّ ومع عقله وسلوكه وتصوّره عن ربّه وعن نفسه وعن الآخرين وعن الكون، الإنسان المؤمن الموقن المؤتمن على مهمّات الائتمان والحافظ لأمانة التبليغ والمتحمّل للمسؤولية وللامتحان والابتلاء، القادر على احتواء ما بلغته الحضارة المعاصرة، وعلى تنقيتها وإنقاذها ممّا يهددها ويهدّد البشريّة كافة؛ إنّ هي خالفت السير وفق السنن الإلهية.

فمنهاج السنن الإلهية منهاج كليّ لا يتجزأ، عناصره متداخلة ومتكاملة غير

(1) رضا، محمد رشيد: تفسير المنار، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1947م، ج3، ص275.

(2) الخطيب، محمد عبد الفتاح: «قيم الإسلام الحضارية، نحو إنسانية جديدة»، ضمن سلسلة كتاب الأمة، السنة30، العدد139، 1431هـ. ق/ 2010م، ص182.

متقابلة ولا متنافرة ولا ينفصل بعضها عن بعضها الآخر، خصائصه قرآنية نبوية. لذلك يحتم على المسلمين الوعي بمنطق السنن والرجوع إلى نور القرآن وهدايته ورحمته؛ فهو كتاب الزمن كله والمكان كله؛ وليس كتاب فترة من الأزمان، ولا حيز من الأمكنة، ولا موضوع واحد من الموضوعات، ولا مجال مخصوص من المجالات. بل كتاب الإنسان كله؛ بقلبه وعقله وعاطفته، وجسمه وروحه وضميره، وكذلك الإنسانية أفراداً وشعوباً وقبائل. والتوجه بالقرآن إلى الإنسان؛ كما هو في الواقع: الكادح والمكابد والمغرور والظالم لنفسه والطاغي والجاهل والكفور والكفار والخصيم والعجول واليؤوس والقنوط والقنوط والهلوع والكنود والمجادل. . . لدلالته على سنن الله في خلقه، ومنها دلالته على الله تعالى.

خامساً: فهم السنن مفتاح الاستخلاف والاستشراف:

إن الإنسان موجود بإرادة ربانية سابقة، وبعناية إلهية مرافقة، وسعيه خاضع للسنن والقوانين الناظمة لمجريات الكون طوعاً وكرهاً؛ لتكون خلافته هي «قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى من تعمير الأرض»⁽¹⁾، ولا يسع أحداً من الناس أن يتجاوز أقدار الله الكونية: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾⁽²⁾. واستخلافه هو إمداده بفهم السنن مع تمكينه بالقدرات الفكرية والعملية للعمل وفق تلك السنن والقوانين الكونية الكلية، وجعله مسؤولاً عن إقامة حياة عمرانية تنسجم مع قصد الله الكوني وقصد الله الشرعي؛ أي توافق النواميس الموضوعية من جهة، والحقيقة القرآنية المنزلة وحياً من جهة ثانية.

فبالفهم السنني يبنى العمران المادي والمعنوي للحياة البشرية، ويتحقق العمران المادي «نتيجة تراكم الخبرة والتجربة، مع مرور الوقت وتطور معرفة الإنسان واكتشافه السنن والقوانين التي تحكم الأشياء والظواهر،

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م، ج1، ص399.

(2) سورة الإسراء، الآية 37.

وملاحظة اضطرابها، واستشراف وقوع الأحداث والظواهر وتوقعها، ومن ثم استغلال ما تتيحه من فرص، وتجنب ما تُمثله من تحديات، وبذلك تزدهر العلوم، وتتطور تطبيقاتها، ويتحقق للإنسان بذلك التمكين في الأرض وتسخيرها»⁽¹⁾، فلا يستغني الإنسان عن الأرض ولا عن قوانين الخلق فيها؛ كما لا تستغني الروح عن المادة، إذ «اكتشف الإنسان بالتجربة، وفي أحيان كثيرة بالتجربة المهلكة، بعض القوانين الطبيعية وتعرّف على العديد من الظواهر وتعلم كيف يتعايش مع الطبيعة»⁽²⁾؛ فلا حياة خارج القانون الطبيعي السابق للسعي والحركة والاختيار؛ بل لا حرّية للفعل خارج حتمية هذا القانون، الذي يمكن للإنسان اكتشاف أسراره من خلال تعاليم الوحي الإلهي: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾⁽³⁾، إذ بتفسير الوحي تُدرك السنن النفسية والطبيعية والاجتماعية والعمرانية التي تنظم ظواهر الحياة، وتربط بين عناصر الكون، وتخزن الغاية من هذا الوجود؛ وجود الأحياء ووجود الحياة. وبذلك يستطيع الإنسان أداء واجب الشهود في العالمين: ﴿سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾⁽⁴⁾.

ومن هنا، يؤكد القرآن الكريم على ضرورة العمل وفق قانون السببية الوجودية، ويؤشر إلى الانسجام والتفاعل بين السنن القرآنية والسنن الكونية والسنن النفسية، من حيث لا يصح الفصل بين هذه السنن إلا من حيث انتظامها وتعلق بعضها ببعضها الآخر، وإلا وقع الخلل وحصل العتب: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا

(1) ملكاوي، منظومة القيم العليا، م. س، ص 139.

(2) جمال، محمد عاكف: تطوّر نظرة الإنسان إلى الطبيعة، ط1، العين، مطبعة الرافدين، 1987م، ص 11.

(3) سورة الفرقان، الآية 33.

(4) سورة فصلت، الآية 53.

(5) سورة الروم، الآية 41.

﴿ كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾⁽¹⁾، ﴿ وَيَقَوْمٌ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴾⁽²⁾.

وروي أنه سئل رسول الله ﷺ: «أنهلك وفينا الصالحون؟ فأجاب: «نعم! إذا كثر الخبث»⁽³⁾، ولا يكثر الخبث إلا إذا كثر فاعلوه، أي مسببوه وموجوده. هذه السببية الوجودية التي يتركب الخلق وفقها بشكل بديع، وهذا الاطراد والثبات في سنن الله المتحكّمة في حركة الحياة والأحياء، يحدث لدى المسلم شعوراً واعياً، ومتبصراً لا عشوائياً ولا ساذجاً، بضرورة قراءة هذه السنن، والتبصر بمسالكها التي تسير بموجبها الأمم، صعوداً وهبوطاً، تقدماً وتخلّفاً، وجوداً وذهاباً، للوقوف على مسار أمته ومصيرها فيما مضى، والتفاعل الإيجابي فيما يستقبل من تاريخها، متحرّكاً في مساحات السببية، بعيداً عن أوهام العبثية أو المصادفة، أو الفوضوية ومساحات الخرافة والأسطورية، وبعيداً عن حديث «النهايات» الذي لا ينقطع، وحديث «المابعديات» الذي لا يتوقّف، وتأصيلاً لمفهوم «الأمر الواقع» مثل مقولة فرانسيس فوكوياما: «نهاية التاريخ» و«ما بعد التاريخ»⁽⁴⁾، والتي يُعنى بها أنّ التاريخ قد توقّف عند الأنموذج الحضاري الغربي⁽⁵⁾، والغفلة عن فقه الأسباب التي وُجدت بفعلها تلك الحضارة.

غير أنّ الإيمان بحتمية السنن الإلهية لا يكفي لبناء حضارة الإنسان بمفهوم القرآن؛ بل ينبغي أن يتحوّل الوعي العميق بها إلى اكتشافها، ثم إلى علم يصحب تفكير الإنسان وتخطيطه وسعيه في إطار فلسفة التسخير الاستخلافية ومكابדתه للإصلاح ونشدانه الفلاح في ما لم يقع بعد. إذ يوجّهنا القرآن الكريم إلى «السير في الأرض»، و«اتباع السنن»، ومعرفة التاريخ؛

(1) سورة الأعراف، الآية 96.

(2) سورة هود، الآية 52.

(3) النيسابوري، مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، ح2880.

(4) انظر: لوتز، نيتهامر: ما بعد التاريخ، هل انتهى التاريخ؟، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، 1995م.

(5) انظر: الخطيب، قيم الإسلام الحضارية - نحو إنسانية جديدة-، م. س، ص178-179.

برؤية واقعية سنّية عمليّة مستقبلية استشرافية؛ ذلك أنّ فهم تركيب السنن في الفعل التاريخي يمدُّ الإنسان بمنطق سير الأحداث وتفسيرها، ومقومات فعل العمران التي تنسجم مع فطرية الأشياء ولا تصطدم معها.

خاتمة

بعد غفلة طويلة في الثقافة الإسلامية العربية عمومًا عن السنن الإلهية، انتبه الفكر الإسلامي المعاصر إلى ضرورة ربط العلم والمعرفة بالقوانين العامة والمطرّدة التي توجد عليها المادّة والأشياء التي هي موضوع البحث والدراسة، وقد دعا محمد عبده إلى تأسيس علم كفائي جديد سمّاه بـ«علم السنن»، فقال: «إنّ إرشاد الله إيانا إلى أنّ له في خلقه سننًا يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علمًا من العلوم المدوّنة؛ لنستفيد ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه. فيجب على الأمة في مجموعها أن يكون فيها قوم يبيّنون لها سنن الله في خلقه؛ كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال وبينها العلماء بالتفصيل-عملًا بإرشاده-؛ كالتوحيد، والأصول، والفقه. والعلم بسنن الله -تعالى- من أهمّ العلوم وأنفعها، والقرآن يحيل عليه في مواضع كثيرة»⁽¹⁾. وقد أطل محمد رشيد رضا في تفسير المنار في شرح السنن وخصائصها؛ من قبيل: الثبات، الاطراد، والاستمرارية⁽²⁾، حيث يسري حكمها على الحوادث والظواهر التي يحكمها هذا القانون⁽³⁾؛ سواء أعلمنا ذلك القانون أم جهلناه، وحتى إنّ تعلّقت إرادة الإنسان بتغييره؛ فإنّها لا تستطيع فعل ذلك؛ لأنّ الله تعالى لم يترك الكون لمزاج الإنسان وهو المتقلّب. مع العلم أنّ قانون السببية لا يتعارض مع قانون الأجل، فلكلّ أجل كتاب، وقانون التدافع يُنهض الذوات إلى التعارف والتنافس

(1) رضا، تفسير المنار، م. س، ج4، ص139.

(2) انظر: م. ن.

(3) عبد الكريم، زيدان: السنن الإلهية في الأمم والأفراد والجماعات، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1993م،

بقصد التفوق والتميز. كما إنَّ الأسباب تجري مع مسيَّباتها، والآجال تلحق
نهاياتها من غير وقوع التعارض أو التناقض بين السُّنَّتين في الحياة والكون
والتاريخ.